

كتاب قُطَاعِ الطَّرِيقِ

الأصل في حكمهم قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَأُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ / مَنْ خَلَفَ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(١) . وهذه الآية في قول ابن عباس وكثير من العلماء ، نزلت في قُطَاعِ الطَّرِيقِ من المسلمين . وبه يقول مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وحكى عن ابن عمر ، أنه قال : نزلت هذه الآية في المرتدين^(٢) . وحكى ذلك عن الحسن ، وعطاء ، وعبد الكريم^(٣) ؛ لأن سبب نزولها قصة العُرَيْنِ ، وكانوا ارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا الرعاة ، فاستأقوا إبل الصدقة ، فبعث النبي ﷺ من جاء بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم ، وألقاهم في الحرة حتى ماتوا . قال أنس : فأنزل الله تعالى في ذلك : ﴿ إِنَّمَا جَزَأُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ ﴾ الآية . أخرجه أبو داود ، والنسائي^(٤) . ولأن محاربة الله ورسوله إنما تكون من الكفار لا من

(١) سورة المائدة ٣٣ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب قطاع الطريق ، من كتاب السرقه . السنن الكبرى ٢٨٢/٨ ، ٢٨٣ .

(٣) عبد الكريم بن مالك الجزري الحراي الحافظ ، من صغار التابعين ، من الثقات ، توفي سنة سبع وعشرين ومائة . سير أعلام النبلاء ٨٠/٦ - ٨٣ .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في المحاربة ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٤٣/٢ ، ٤٤٤ . والنسائي ، في : باب تأويل قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا جَزَأُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ... ﴾ الآية ، وباب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حميد ... ، وباب ذكر اختلاف طلحة بن مصرف ومعاوية بن صالح ... ، من كتاب التحريم . المجتبى ٨٦ - ٩٢ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَأُ الَّذِينَ ... ﴾ الآية ، من كتاب الحدود . صحيح البخاري ٢٠١/٨ ، ٢٠٢ . ومسلم ، في : باب حكم المحاربين والمرتدين ، من كتاب القسامة . صحيح مسلم ١٢٩٦/٣ - ١٢٩٨ . وابن ماجه ، في : باب من حارب وسعى في الأرض فسادا ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٣/٣ ، ١٧٧ ، ١٩٨ .

المسلمين . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) .
والكُفَّارُ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ بَعْدَ الْقُدْرَةِ ، كما تقبل قبلها ، ويسقط عنهم القتل والقطع في كل
حال ، والمُحَارَبَةُ قد تكون من المسلمين ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ ﴿ (٦) .

١٥٩٤ - مسألة ؛ قال : (والمُحَارِبُونَ الَّذِينَ يَغْرِضُونَ لِلْقَوْمِ بِالسَّلَاحِ فِي
الصَّخْرَاءِ ، فَيَغْصِبُونَهُمُ الْمَالَ مُجَاهَرَةً)

وجملته أن المحاربين الذين تثبت هم أحكام المُحَارَبَةِ التي نذكرها بعد ، تُعْتَبَرُ لهم
شروط ثلاثة ؛ أحدها ، أن يكون ذلك في الصَّخْرَاءِ ، فإن كان ذلك منهم في القرى
والأُصْصَارِ ، فقد توقَّفَ أحمدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فيهم ، وظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ أَنَّهُمْ غيرُ
مُحَارِبِينَ . وبه قال أبو حنيفة ، والثَّوْرِيُّ ، وإسحاق ؛ لأنَّ الواجبَ يُسَمَّى حَدَّ قُطَاعِ
الطَّرِيقِ ، وقَطْعُ الطَّرِيقِ إنما هو في الصَّخْرَاءِ ، ولأنَّ من في المِصْرِ يَلْحَقُ به الغوثُ غالبًا ،
فتذهبُ شوكةُ الْمُعْتَدِينَ ، ويكونون مُخْتَلِسِينَ ، والمُخْتَلِسُ ليس بقاطعٍ ، ولا حَدَّ
عليه . وقال كثيرٌ من أصحابنا : هو قاطعٌ حيثُ كان . وبه قال الأوزاعيُّ ، والليثُ ،
والشافعيُّ ، وأبو يوسف ، وأبو ثور ؛ لتناول الآية بعمومها كُلَّ مُحَارِبٍ ، ولأنَّ ذلك إذا
وُجِدَ في المِصْرِ كان أعظمَ خوفًا ، وأكثرَ ضررًا ، / فكان بذلك أولى . وذكر القاضي
و٢٤٢/٩ أن هذا إن كان في المِصْرِ ، مثل أن كبسوا دارًا ، فكان أهل الدار بحيث لو صاحوا
أدركهم الغوثُ ، فليس هؤلاء بقُطَاعٍ (١) طَرِيقِي ؛ لأنَّهم في موضع يَلْحَقُهُمُ الغوثُ
عادةً ، وإن حَصَرُوا قريةً أو بلدًا ففتحوه ، وغلبوا على أهله ، أو مَحَلَّةً مُفْرَدَةً (٢) ، بحيثُ

(٥) سورة المائدة ٣٤ .

(٦) سورة البقرة ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(١) في الأصل : « قطاع » .

(٢) في م : « مفردة » .

لا يَلْحَقُهُمْ^(٣) الغوثُ عادةً ، فهم مُحَارِبُونَ ؛ لأنَّهُمْ لا يَلْحَقُهُمُ الغوثُ ، فَأَشْبَهَ قُطَاعُ الطريقِ في الصَّخْرَاءِ . الشرطُ الثاني ، أن يكونَ معهم سلاحٌ ، فإن لم يكنْ معهم سلاحٌ ، فهم غيرُ مُحَارِبِينَ ؛ لأنَّهُمْ لا يَمْنَعُونَ من يَقْصِدُهُمْ . ولا نعلمُ في هذا خلافاً . فإن عَرَضُوا بالعِصَى والحِجَارَةِ ، فهم مُحَارِبُونَ . وبه قال الشَّافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ . وقال أبو حنيفةً : ليسوا مُحَارِبِينَ ؛ لأنَّه لا سلاحَ معهم . ولنا ، أن ذلك من جُمْلَةِ السِّلَاحِ الذي يَأْتِي على النَّفْسِ والطَّرْفِ ، فَأَشْبَهَ الحديدَ . الشرطُ الثالث ، أن يَأْتُوا مُجَاهِرَةً ، ويأخذُوا المَالَ قَهْرًا ، فَأَمَّا إن أخذوه مُخْتَفِينَ ، فهم سُرَّاقٌ ، وإن اختطفوه وهربوا فهم مُنْتَهَبُونَ ، لا قَطَعَ عليهم . وكذلك إن خرجَ الواحدُ والاثنانِ على آخِرِ قَافِلَةٍ ، فاستلبوا منها شيئاً ، فليسوا بِمُحَارِبِينَ^(٤) ؛ لأنَّهُمْ لا يرجعون إلى مَنَعَةٍ وَقُوَّةٍ . وإن خرجوا على عددٍ يَسِيرُ فقهرُوهم ، فهم قُطَاعُ طريقٍ .

١٥٩٥ - مسألة ؛ قال : (فَمَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَأَخَذَ الْمَالَ ، قُتِلَ وَإِنْ عَفَا صَاحِبُ الْمَالِ ، وَصَلَبَ حَتَّى يُشْتَهَرَ ، وَدُفِعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَمَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ^(١) ، وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ ، قُتِلَ ، وَلَمْ يُصَلَّبْ ، وَإِنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ ، قُطِعَتْ يَدُهُ^(٢) أَلَيْمَنِي وَرِجْلُهُ أَلَيْسَرِي ، فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ حُسِمَتَا^(٣) وَخُلِيَ)

رَوَيْنَا نَحْوَ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤) . وبه قال قتادة ، وأبو مجلٍ^(٥) ، وَحَمَّادٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وعن أحمد ، أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ وَأَخَذَ الْمَالَ ، قُتِلَ وَقُطِعَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ

(٣) في ب ، م : « يدركهم » .

(٤) في ب : « محاربين » .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سقط من : ب .

(٣) في الأصل : « وحسمتا » .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب قطاع الطريق ، من كتاب السرقة . السنن الكبرى ٢٨٣/٨ .

(٥) في م : « ومجلز » . خطأ .

من الجنائتين ثوجبُ حدًا مُنفردًا ، فإذا اجتمعَا ، وجبَ حدُّهما معًا ، كما لو زنى ، وسرق . وذهبت طائفة إلى أنَّ الإمامَ مُخَيَّرٌ فيهم بين القتل والصِّلْب ، والقطع والنَّفْي ؛ لأنَّ «أو» تقتضي التَّخْيِيرَ ، كقوله تعالى : ﴿ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٦) . وهذا قولُ سعيد بن المُسيَّب ، وعطاء ، ومجاهيد ، والحسن ، والضَّحَّاك ، والنَّخَعِيُّ ، وأبي الزناد ، وأبي ثور ، وداود . ورُوي عن / ابن عباس : ما كان في القرآن «أو» فصاحبه بالخيار . وقال أصحابُ الرَّأْي : إن قُتِلَ قَتْلًا ، وإن أخذَ المالَ قُطِعَ ، وإن قُتِلَ وأخذَ المالَ ، فالإمامُ مُخَيَّرٌ بين قَتْلِهِ وصَلْبِهِ ، وبين قَتْلِهِ وقُطْعِهِ ، وبين أن يَجْمَعَ له ذلك كله ؛ لأنَّه قد وُجِدَ منه ما يُوجِبُ القتلَ والقطعَ ، فكان للإمامِ فعلُهما ، كما لو قُتِلَ وقُطِعَ في غيرِ قطعٍ طريق . وقال مالكٌ : إذا قُطِعَ الطَّرِيقُ ، فرآه الإمامُ جَلْدًا ذارأي ، قَتَلَهُ ، وإن كان جَلْدًا لا رَأْيَ له ، قَطَعَهُ ، ولم يَعتَبَرِ فعلُهُ . ولنا ، على أنَّه لا يُقْتَلُ إذا لم يُقْتَلْ ، قولُ ^(٧) النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ ؛ كُفْرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ ، أَوْ زِنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أَوْ قَتْلِ نَفْسٍ بِغَيْرِ حَقٍّ » ^(٨) . فأما «أو» فقد قال ابنُ عباسٍ مثلَ قولنا ، فإمَّا أن يكونَ تَوْقِيفًا ، أو لغةً ، وأيهما كان ، فهو حُجَّةٌ ، يدلُّ عليه أنَّه بدأ بالأغلظِ فالأغلظَ ، وعُرفَ القرآنَ فيما أُريدَ به التَّخْيِيرُ البدايةُ بالأخفِ ، ككفَّارةِ اليمينِ ، وما أُريدَ به التَّرتِيبُ بُدِئَ فيه بالأغلظِ فالأغلظَ ، ككفَّارةِ الظَّهَارِ والقَتْلِ ، ويدلُّ عليه أيضًا ، أنَّ العُقوباتِ تَخْتَلِفُ باختلافِ الإجرامِ ، ولذلك اختلفَ حُكْمُ الزَّانِي والقاذِفِ والسَّارِقِ ، وقد سَوَّوْا بينهم ههنا ^(٩) مع اختلافِ جنائياتِهِمْ ، وهذا يُردُّ على مالكٍ ، فإنَّه إنَّما اعتَبَرَ الجَلْدَ والرَّأْيَ ^(١٠) دُونَ الجنائياتِ ، وهو مُخَالِفٌ للأصولِ التي ذكرناها . وأمَّا قولُ أبي حنيفة ، فلا يَصِحُّ ؛ لأنَّ

(٦) سورة المائدة ٨٩ . ولم يرد في الأصل ، ب : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ .

(٧) في ب ، م : « لِقَوْلٍ » .

(٨) تقدم تخريجه ، في : ٣٥٢/٣ .

(٩) سقط من : ب ، م .

(١٠) في الأصل : « والزَّانِي » . تحريف .

القتل لو وَجَبَ لِحَقِّ اللَّهِ تعالى ، لم يُخَيَّرِ الإمامُ فيه ، كَقَطْعِ السَّارِقِ ، وكلُّ لو انفردَ بأخذِ المالِ ، ولأنَّ الحدودَ لله تعالى إذا كان فيها قتلٌ ، سَقَطَ ما دونه ، كما لو سَرَقَ وَزَنَى وهو مُحَصَّنٌ . وقد رَوَى عن ابن عباس ، قال : وادَّعَى رسولُ اللَّهِ ﷺ أبا بَرَزَةَ ^(١١) الأَسْلَمِيَّ ، فجاء ناسٌ يُريدونَ الإسلامَ ، فَقَطَعَ عليهم أصحابُه ، فنزلَ جبريلُ عليه السَّلامُ بالحدِّ فيهم ، أن من قَتَلَ وأَخَذَ المالَ قُتِلَ وَصُلِبَ ، ومن قَتَلَ ولم يأخذِ المالَ ، قُتِلَ ، ومن أخذَ المالَ ولم يقتلْ ، قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ من خلافٍ ^(١٢) . وقيل : إنَّه رَوَاهُ أبو داود . وهذا كالمُسْنَدِ ، وهو نصٌّ . فإذا ثبتَ هذا ، فإنَّ قاطِعَ الطريق لا / يخلو من أحوالِ خَمْسٍ ؛ الأولى ، إذا قَتَلَ وأَخَذَ المالَ ، فإنَّه يُقَتَّلُ وَيُصَلَّبُ ، في ظاهرِ المذهبِ ، وقَتْلُهُ مُتَحَتِّمٌ لا يَدْخُلُهُ عَفْوٌ . أجمع على هذا كلُّ أهلِ العلمِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أجمع على هذا كلُّ مَنْ نحفظُ عنه ^(١٣) من أهلِ العلمِ . روى ذلك عن عمرَ . وبه قال سليمانُ بنُ موسى ، والزُّهريُّ ، ومالكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . ولأنَّه حَدٌّ من حدودِ اللَّهِ تعالى ، فلم يسقطْ بالعفو ، كسائرِ الحدودِ ، وهل يُعْتَبَرُ التَّكافؤُ بينَ القاتِلِ والمقتولِ ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يُعْتَبَرُ ، بل يؤخذُ الحرُّ بالعبدِ ، والمسلمُ بالذِّمِّيِّ ، والأبُّ بالابنِ ؛ لأنَّ هذا القتلَ حَدٌّ لله تعالى ، فلا تُعْتَبَرُ فيه المُكَافأةُ ، كالزَّنى والسَّرقةِ . والثانية ، تُعْتَبَرُ المُكَافأةُ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « لا يُقَتَّلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ » ^(١٤) . والحدُّ فيه انجِثامُه ؛ بدليلِ أنَّه لو تابَ قَبْلَ القُدرةِ عليه ، سقطَ الانجِثامُ ^(١٥) ، ولم يسقطِ القصاصُ . فعلى هذه الروايةِ ، إذا قَتَلَ المسلمُ ذِمِّيًّا ، أو الحرُّ عبدًا ، وأخذَ ^(١٦) ماله ، قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ من خلافٍ ، لأخذه المالَ ، وغَرِمَ دِيَّةَ الذِّمِّيِّ وقيمةَ العبدِ ، وإن قَتَلَهُ ولم يأخذْ مالا غَرِمَ دِيَّتَهُ ونَفْيَ .

(١١) في النسخ : « أبو بردة » . والمثبت من الشرح الكبير ، وأبو برزة هو نضلة بن عبيد .
(١٢) انظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب قطع الطريق ، من كتاب السرقة . السنن الكبرى ٢٨٣/٨ . وانظر أيضا : ما ذكره السيوطي في تفسير آية جزاء المحاربين . الدرر المنثور ٢٧٧/٢ - ٢٨٠ .
(١٣) سقط من : ب .
(١٤) تقدم تخريجه ، في : ٤٦٦/١١ .
(١٥) في م : « انجِثام » .
(١٦) في م : « أو أخذ » .

وذكر القاضي أنه إنما يتحتم قتله إذا قتله ليأخذ المال ، وإن قتله لغير ذلك ، مثل أن يقصد قتله لعداوة بينهما ، فالواجب قصاصٌ غيرٌ مُتَحْتَمٍ ، وإذا قُتِلَ صُلِبَ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ . والكلام فيه في ثلاثة أمور ؛ أحدها ، في وقته ، ووقته بعد القتل . وهذا قال الشافعي . وقال الأوزاعي ، ومالك ، والليث ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف : يُصَلَّبُ حَيًّا ، ثم يُقْتَلُ مَصْلُوبًا ، يُطْعَنُ بِالْحَرَبَةِ ؛ لأن الصلْبَ عُقُوبَةٌ ، وإنما يُعَاقَبُ الْحَيُّ لَا الْمَيِّتُ ، ولأنه جزاءٌ على المُحَارَبَةِ ، فيُشْرَعُ في الحياة كسائر الأجزية ، ولأن الصلْبَ بعد قتله يَمْنَعُ ^(١٧) تكفينه و ^(١٧) دفنه ، فلا يجوز . ولنا ، أن الله تعالى قدَّم القتل على الصلْبِ لفظًا ، والترتيبُ بينهما ثابتٌ بغير خلافٍ ، فيجبُ تقديمُ الأوَّلِ في اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ^(١٨) ولأن ^(١٩) القتل إذا أُطْلِقَ في لسان الشرع ، كان قتلًا بالسيف . ولهذا قال النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا قُتِلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَ » ^(٢٠) . وأحسنُ القتل هو القتل بالسيف ، وفي صلبه حياةٌ تُعَذِّبُ له ، وقد نهى النبي ﷺ عن تعذيب الحيوان . وقولهم : إنه جزاءٌ على ^(٢١) المُحَارَبَةِ . قلنا : لو شرعَ لِرَدِّعِهِ ، لَسَقَطَ بقتله ، كما يسقطُ سائرُ الحدودِ مع القتل ، وإنما شرعَ الصلْبُ رَدْعًا لغيره ، لِيَشْتَهَرَ أمره ، وهذا يحصلُ بصلبه بعد قتله . وقولهم : يَمْنَعُ تكفينه ودفنه . قلنا : هذا لازمٌ لهم ؛ لأنهم يتركونه بعد قتله مَصْلُوبًا . الثاني ، في قدره ، ولا تُوقيت فيه ، إلا قدر ما يشتَهَرُ أمره . قال أبو بكر : لم يُوقَتِ أحمدُ في الصلْبِ ، فأقول : يُصَلَّبُ قدر ما يقعُ عليه الاسمُ . والصحيحُ توقيته بما ذكر الخرقى من الشهرة ؛ لأنَّ المقصودَ يحصلُ به . وقال الشافعي : يُصَلَّبُ ثلاثًا . وهو مذهبُ

(١٧-١٧) سقط من : الأصل ، ب .

(١٨) سورة البقرة ١٥٨ .

(١٩) في م : « وأن » .

(٢٠) تقدم تخريجه ، في : ٥١٦/١١ .

(٢١) في الأصل : « عن » .

أبى حنيفة . وهذا توقيفٌ بغير توقيف ، فلا يجوز ، مع أنه في الظاهر يُفصى إلى تعييره ، وتنبه ، وأذى المسلمين برائحته ونظيره ، ويمنع تعسيله وتكفينه ودفعه ، فلا يجوز بغير دليل . الثالث ، في وجوبه ، وهذا واجب حتم في حق من قتل وأخذ المال ، لا يسقط بعفو ولا غيره . وقال أصحاب الرأي : إن شاء الإمام صلب ، وإن شاء لم يصب . ولنا ، حديث ابن عباس ، ^(٢٢) « أن جبريل ^(٢٢) نزل بأن من قتل وأخذ المال صلب . ولأنه شرع حدا ، فلم يتخير بين فعله وتركه ، كالقتل وسائر الحدود . إذا ثبت هذا ، فإنه إذا اشتهر أنزل ، ودفع إلى أهله ، فغسل ، وكفن ، ويصلى عليه ، ويدفن .

فصل : وإن مات قبل قتله ، لم يصب ؛ لأن الصلب من تمام الحد ، وقد فات الحد بموته ، فيسقط ما هو من تتمته . وإن قتل في المحاربة بمثقل قتل ، كما لو قتل بمحدد ؛ لأنهما سواء في وجوب القصاص بهما . وإن قتل بآلة لا يجب القصاص بالقتل بها ، كالسوط والعصا والحجر الصغير ، فظاهر كلام الخرقي ، أنهم يقتلون أيضا ؛ لأنهم دخلوا في العموم . الحال الثاني ، قتلوا ولم يأخذوا المال ، فإنهم يقتلون ولا يصلبون . وعن أحمد رواية أخرى ، أنهم يصلبون ؛ لأنهم محاربون يجب قتلهم ، فيصلبون ، كالذين أخذوا المال . والأولى أصح ؛ / لأن الخبر المروي فيهم قال فيه : ^{٢٤٤/٩} « ومن قتل ولم يأخذ المال ، قتل » . ولم يذكر صلبا ، ولأن جنائتهم بأخذ المال مع القتل تزيد على الجناية بالقتل وحده ، فيجب أن تكون عقوبتهم أغلظ ، ولو شرع الصلب ههنا لاستويا ، والحكم في تحريم القتل وكونه حدا ههنا ، كالحكم فيه إذا قتل وأخذ المال .

فصل : وإذا جرح المحارب جرحا في مثله القصاص ^(٢٣) ، فهل يتحتم فيه القصاص ؟ على روايتين ؛ إحداهما ، لا يتحتم ؛ لأن الشرع لم يرد بشرع الحد في

(٢٢-٢٢) سقط من : ب .

(٢٣) في م : « قصاص » .

حَقَّهُ بِالْجِرَاحِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ فِي حُدُودِ الْمُحَارِبِينَ الْقَتْلَ وَالصَّلْبَ وَالْقَطْعَ وَالنَّفْيَ ، فلم يَتَعَلَّقْ بِالْمُحَارَبَةِ غَيْرُهَا فَلَا يَتَحَتَّمُ ، بخلافِ القَتْلِ ، فَإِنَّهُ حَدٌّ ، فَتَحَتَّمُ ، كَسَائِرِ الحدودِ ، فحينئذٍ لا يَجِبُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الْقِصَاصِ . والثانية ، يَتَحَتَّمُ ؛ لِأَنَّ^(٢٤) الْجُرْحَ تَابِعٌ^(٢٥) لِلْقَتْلِ ، فَيُثَبِّتُ فِيهِ^(٢٥) مِثْلُ حَكْمِهِ ، وَلِأَنَّهُ نَوْعُ قَوْدٍ ، أَشْبَهَ الْقَوْدَ فِي النَّفْسِ . وَالأُولَى أَوْلَى . وَإِنْ جَرَحَهُ جُرْحًا لَا قِصَاصَ فِيهِ ، كَالْجَائِفَةِ ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الدِّيَّةُ . وَإِنْ جَرَحَ إِنْسَانًا وَقَتْلَ آخَرَ ، اقْتَصَّ مِنْهُ لِلْجِرَاحِ ، وَقَتْلَ لِلْمُحَارَبَةِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَسْقُطُ الْجِرَاحُ ؛ لِأَنَّ الحدودَ إِذَا اجْتَمَعَتْ وَفِيهَا قَتْلٌ ، سَقَطَ مَا سِوَى الْقَتْلِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا جُنَايَةٌ يَجِبُ بِهَا الْقِصَاصُ فِي غَيْرِ الْمُحَارَبَةِ ، فَيَجِبُ بِهَا فِي الْمُحَارَبَةِ ، كَالْقَتْلِ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقِصَاصَ فِي الْجِرَاحِ حَدٌّ ، وَإِنَّمَا هُوَ قِصَاصٌ مُتَمَحِّضٌ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ الْجُرْحُ فِي غَيْرِ الْمُحَارَبَةِ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ حَدٌّ ، فَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ مَعَ الْقَتْلِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِهِ ، كَالصَّلْبِ ، وَكَقَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عِنْدَهُمْ^(٢٦) . الْحَالُ الثَّالِثُ ، أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ ، فَإِنَّهُ تُقَطَّعُ يَدُهُ الْيُمْنَى^(٢٧) وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ﴿ مِنْ خَلْفٍ ﴾^(٢٨) . وَإِنَّمَا قَطَعْنَا يَدَهُ الْيُمْنَى^(٢٧) لِلْمَعْنَى الَّتِي قَطَعْنَا بِهِ يُمْنَى^(٢٩) السَّارِقِ ، ثُمَّ قَطَعْنَا رِجْلَهُ الْيُسْرَى لِتَتَحَقَّقَ الْمُخَالَفَةُ ، وَلِيَكُونَ أَرْفَقَ بِهِ فِي إِمْكَانِ مَشْيِهِ . وَلَا يَنْتَظَرُ انْدِمَالُ الْيَدِ فِي قَطْعِ الرَّجْلِ ، بَلْ يُقَطَّعَانِ مَعًا ، يُبْدَأُ بِيَمِينِهِ فَتُقَطَّعُ وَتَحْسَمُ ، ثُمَّ بِرِجْلِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَدَأَ بِذِكْرِ الْأَيْدِي . وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ مِنْهُ غَيْرُ يَدٍ وَرِجْلٍ ، إِذَا كَانَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ / صَحِيحَتَيْنِ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَعْدُومَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ ، إِمَّا لِكَوْنِهِ قَدْ قُطِعَ فِي قَطْعِ طَرِيقٍ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ ، أَوْ لِمَرَضٍ^(٣٠) ، فَمُقْتَضَى كَلَامِ الْخِرَقِيِّ سُقُوطُ الْقَطْعِ عَنْهُ ،

(٢٤-٢٥) في م : « الجراح تابعة » .

(٢٥) في م : « فيها » .

(٢٦) سقط من : م .

(٢٧-٢٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٨) سورة المائدة ٣٣ .

(٢٩) في الأصل : « يمين » .

(٣٠) في الأصل : « بمرض » .

سواء كانت اليد اليمنى والرجل اليسرى أو بالعكس ؛ لأن قطع زيادة على ذلك يذهب بمنفعة الجنس ، إما منفعة البطش أو المشي أو كليهما . وهذا مذهب أبي حنيفة . وعلى الرواية التي تستوفي أعضاء السارق الأربعة ، يُقطع ما بقي من أعضائه ، فإن كانت يده اليمنى مقطوعة ، قُطعت رجله اليسرى وحدها ، ولو كانت يداه صحيحتين ، ورجله اليسرى مقطوعة ، قُطعت يمينه ، ولم يُقطع غير ذلك . وجهها واحداً . وهذا (٣١)

مذهب الشافعي . ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لأنه وجد في محل الحد ما يستوفي ، فاكْتَفَى باستيفائه ، كما لو كانت اليد ناقصة ، بخلاف التي قبلها . وإن كان ما وجب قطعه أشل ، فذكر أهل الطب أن قطعه يُفضي إلى تَلْفِهِ ، لم يُقطع ، وكان حكمه حُكْمَ المَعْدُوم . وإن قالوا : لا يُفضي إلى تَلْفِهِ . ففي قطعه روايتان . ذكرناهما في قطع السارق (٣٢) . الحال الرابع ، إذا أخافوا السبيل ، ولم يقتلوا ، ولم يأخذوا مالا . الحال الخامس ، إذا تابوا قبل القدرة عليهم . ويأتي ذكر حكمهما ، إن شاء الله تعالى .

١٥٩٦ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُقَطَّعُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ أَخَذَ مَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ فِي مِثْلِهِ)

وهذا قال الشافعي ، وأصحاب الرأي (١) . وقال مالك ، وأبو ثور ، وابن المنذر : للإمام أن يحكم عليه حكم المحارب ؛ لأنه مُحَارِبٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ (٢) ، ساع في الأرض بالفساد ، فيدخل في عموم الآية ، ولأنه لا يُعْتَبَرُ الْجُرُزُ ، فكذلك النصاب . ولنا ، قول النبي ﷺ : « لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ » (٣) . ولم يُفَصَّلْ ، ولأن هذه جناية تعلقت بها عقوبة في حق غير المحارب ، فلا تتغلظ في المحارب بأكثر من وجه واحد ، كالقتل

(٣١) في ب ، م : « وهو » .

(٣٢) تقدم في صفحة ٤٤٤ .

(١) في م زيادة : « وابن المنذر » . ويأتي في الأصل ، ب بعد : « وأبو ثور » .

(٢) في الأصل : « ورسوله » .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤١٥ .

يُغْلَظُ بِالْأَنْحِتَامِ ، كَذَلِكَ هُنَا تَتَغَلَّظُ بِقَطْعِ الرَّجُلِ مَعَهَا ، وَلَا تَتَغَلَّظُ بِمَا دُونَ النَّصَابِ .
وَأَمَّا الْحِرْزُ فَهُوَ مُعْتَبَرٌ ، فَإِنَّهُمْ لَوْ أَخَذُوا مَالًا مُضَيَّعًا لَا حَافِظَ لَهُ ، / لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ . وَإِنْ
أَخَذُوا مَا يَبْلُغُ نَصَابًا وَلَا تَبْلُغُ حِصَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَابًا ، قُطِعُوا ، عَلَى قِيَاسِ قَوْلِنَا فِي
السَّرْقَةِ . وَقِيَاسُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَطْعُ حَتَّى تَبْلُغَ حِصَّةُ
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَابًا . وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا تَكُونَ لَهُمْ شُبْهَةٌ فِيمَا يَأْخُذُونَهُ مِنَ الْمَالِ ، عَلَى
مَا ذَكَرْنَا فِي الْمَسْرُوقِ .

١٥٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَنَفِيَهُمْ أَنْ يُشَرَّدُوا ، فَلَا يَتْرَكُوا يَأْوُونَ فِي بَلَدٍ)

وجملته أَنَّ الْمُحَارِبِينَ إِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ ، وَلَمْ يَقْتُلُوا ، وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا ، فَإِنَّهُمْ يُنْفَوْنَ مِنَ
الْأَرْضِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ^(١) وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ
النَّفْيَ يَكُونُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ النَّحَعِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَعَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ . وَالنَّفْيُ هُوَ
تَشْرِيدُهُمْ عَنِ الْأَمْصَارِ وَالْبُلْدَانِ ، فَلَا يَتْرَكُونَ يَأْوُونَ بَلَدًا . وَيُرْوَى نَحْوُ هَذَا عَنِ الْحَسَنِ ،
وَالزُّهْرِيِّ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ يُنْفَى مِنْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِهِ ، كَنَفَى الزَّانِي . وَبِهِ قَالَ
طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : كَانَ مِنْفَى النَّاسِ إِلَى بَاضِيعٍ ^(٢) ، مِنْ أَرْضِ
الْحَبَشَةِ ، وَذَهْلِكَ ^(٣) أَقْصَى تِهَامَةِ الْيَمَنِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُحْبَسُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يُنْفَى إِلَيْهِ ،
كَقَوْلِهِ فِي الزَّانِي . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : نَفْيُهُ حَبْسُهُ حَتَّى يُحْدِثَ تَوْبَةً . وَنَحْوُ هَذَا قَالَ
الشَّافِعِيُّ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْحَالِ : يُعْزَرُهُمُ الْإِمَامُ ، وَإِنْ رَأَى أَنْ يَحْبِسَهُمْ حَبْسَهُمْ .
وَقِيلَ عَنْهُ : النَّفْيُ طَلَبُ الْإِمَامِ لَهُمْ لِيُقِيمَ فِيهِمْ حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ . وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ : يَحْبِسُهُمْ فِي غَيْرِ بَلَدِهِمْ . وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِ مَالِكٍ . قَالُوا ^(٤) :

(١) سورة المائدة ٣٣ .

(٢) باضِع : جزيرة في بحر اليمن . معجم البلدان ٤٧١/١ . .

(٣) في م : « وذلك » . خطأ . وذهلك : جزيرة في بحر اليمن ، مرسى بين بلاد اليمن والحبشة ، بلدة ضيقة حرجة حارة ،
كان بنو أمية إذا سخطوا على أحد نفوه إليها . معجم البلدان ٦٣٤/٢ .

(٤) سقط من : م .

وهذا أولى ؛ لأنَّ تَشْرِيدَهُمْ إخراجاً^(٥) لهم إلى مكانٍ يَقْطَعُونَ فِيهِ الطَّرِيقَ ، وَيُؤْذُونَ بِهِ النَّاسَ ، فَكَانَ حَبْسُهُمْ أَوْلَى . وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ ، عَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، مَعْنَاهَا أَنَّ نَفْيَهُمْ طَلَبُ الْإِمَامِ لَهُمْ ، فَإِذَا ظَفَرَ بِهِمْ عَزَّرَهُمْ بِمَا يَرُدُّهُمْ . وَلَنَا ، ظَاهِرُ الْآيَةِ ، فَإِنَّ النَّفْيَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ ، وَالْحَبْسُ إِمْسَاكُ ، وَهَمَا يَتَنَافِيَانِ . فَأَمَّا نَفْيُهُمْ إِلَى غَيْرِ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ ، فَلَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ . وَهَذَا يَتَنَاوَلُ^(٦) نَفْيَهُ مِنْ جَمِيعِهَا . وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِنَفْيِ الزَّانِي ، فَإِنَّهُ يُنْفَى إِلَى مَكَانٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَوْجَدَ مِنْهُ الزَّانِي فِيهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا قَدَرَ مُدَّةِ نَفْيِهِمْ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَتَقَدَّرَ مُدَّتُهُ بِمَا تَظْهَرُ فِيهِ تَوْبَتُهُمْ ، وَتَحْسُنُ / سِيرَتُهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُنْفَوْا عَامًّا ، كَنَفْيِ الزَّانِي .

ظ ٢٤٥/٩

١٥٩٨ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَيْهِمْ ، سَقَطَتْ عَنْهُمْ حُدُودُ^(١) اللَّهِ تَعَالَى ، وَأُخِذُوا بِحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ ؛ مِنَ الْأَنْفُسِ ، وَالْجَرَاحِ ، وَالْأَمْوَالِ ، إِلَّا أَنْ يُغْفَى لَهُمْ عَنْهَا)

لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا^(٢) بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٣) . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٤) . فَعَلَى هَذَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ تَحْتُمُ الْقَتْلِ وَالصَّلْبِ ، وَالْقَطْعِ وَالنَّفْيِ ، وَيَبْقَى عَلَيْهِمُ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ وَالْجَرَاحِ ، وَغَرَامَةُ الْمَالِ وَالِدِّيَّةُ لَمَّا لَا قِصَاصَ فِيهِ . فَأَمَّا إِنْ تَابَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْحُدُودِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ . فَأَوْجَبَ عَلَيْهِمُ الْحَدَّ ، ثُمَّ اسْتَنْتَى التَّائِبِينَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ ، فَمَنْ عَدَاهُمْ يَبْقَى عَلَى قِضَايَةِ الْعُمُومِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ ،

(٥) فِي م : « خَرَجَ » .

(٦) فِي ب : « يَتَنَاوَلُهُ » .

(١) فِي ب : « حُقُوقَ » .

(٢-٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٣٤ .

فالظاهر أنها توبة إخلاص ، وبعدها الظاهر أنها تقيّة من إقامة الحدّ عليه ، ولأنّ في قبول توبته ، وإسقاط الحدّ عنه قبل القدرة ، ترغيباً في توبته ، والرجوع عن محاربتة وإفساده ، فناسب ذلك الإسقاط عنه ، وأمّا بعدها فلا حاجة إلى ترغيبه ؛ لأنّه قد عجز عن الفساد والمُحاربة .

فصل : وإن فعل المُحارب ما يُوجب حدّاً لا يختصُّ المُحاربة ؛ كالزّنى ، والقذف ، وشرب الخمر ، والسَّرقة ، فذكر القاضى أنها تسقط بالتوبة ؛ لأنّها حدودُ الله تعالى ، فسقطت^(٤) بالتوبة ، كحدّ المُحاربة ، إلّا حدّ القذف ، فإنّه لا يسقط ؛ لأنّه حقّ آدميٍّ ، ولأنّ في إسقاطها ترغيباً في التوبة . ويحتمل أن لا تسقط ؛ لأنّها لا تختصُّ المُحاربة ، فكأنّ في حقه كهي في حقّ غيره . وإن أتى حدّاً قبل المُحاربة ، ثم حارب وتاب قبل القدرة عليه ، لم يسقط الحدّ الأوّل ؛ لأنّ التوبة إنّما يسقط بها الذنب الذي تاب منه دون غيره .

فصل : وإن تاب مَنْ عليه حدٌّ من غير المُحاربين ، وأصلح ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يسقط عنه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾^(٥) . / وذكر حدّ السَّارق ، ثم قال : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾^(٦) . وقال النبي ﷺ : « التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ ، كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ »^(٧) . ومن لا ذنب له لا حدّ عليه . وقال في ما عرّف لَمَّا أُخْبِرَ بهربه : « هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ ، يَتُوبُ فَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ ! »^(٨) . ولأنّه خالصُ حقّ الله تعالى ، فيسقط بالتوبة ، كحدّ المُحارب . والرواية الثانية ، لا يسقط . وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ،

(٤) في م : « فسقط » .

(٥) سورة النساء ١٦ .

(٦) سورة المائدة ٣٩ .

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٥٦٣/٩ .

(٨) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣١٢ .

وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ ^(٩) . وهذا عامٌّ في «التَّائِبِ وَغَيْرِهِ» ^(١٠) . وقال تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(١١) . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجِمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ ، وَقَطَعَ الَّذِي أَقْرَ بِالسَّرِقَةِ ، وَقَدْ جَاءُوا تَائِبِينَ يَطْلُبُونَ التَّطْهِيرَ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ ، وَقَدْ سَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَعَلَهُمْ تَوْبَةً ، فَقَالَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ : « لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوُسِعَتْهُمْ » ^(١٢) . وجاء عمرو بن سُمُرَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي سَرَقْتُ جَمَلًا لِبْنِي فُلَانٍ ، فَطَهَّرَنِي ^(١٣) . وقد أقام رسولُ اللَّهِ ﷺ الْحَدَّ عَلَيْهِمْ . ولأنَّ الْحَدَّ كِفَارَةٌ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالتَّوْبَةِ ، ككَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَالْقَتْلِ ، وَلأنَّه مَقْدُورٌ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْحَدُّ بِالتَّوْبَةِ ، كَالْمُحَارِبِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ . فَإِنْ قُلْنَا بِسُقُوطِ الْحَدِّ بِالتَّوْبَةِ ، فَهَلْ يَسْقُطُ بِمُجَرَّدِ التَّوْبَةِ ، أَوْ بِهَا مَعَ إِصْلَاحِ الْعَمَلِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَسْقُطُ بِمُجَرَّدِهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا ؛ لِأَنَّهَا تَوْبَةٌ مُسْقِطَةٌ لِلْحَدِّ ، فَأَشْبَهَتْ تَوْبَةَ الْمُحَارِبِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي ، يُعْتَبَرُ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ ^(١٤) . وقال : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾ ^(١٥) . فعلى هذا القول ، يُعْتَبَرُ مُضَيُّ مُدَّةٍ يُعْلَمُ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ ، وَصِلَاحُ نِيَّتِهِ ، وَلَيْسَتْ مُقَدَّرَةٌ بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ . وقال بعضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : مُدَّةُ ذَلِكَ سَنَةٌ . وَهَذَا تَوْقِيفٌ ^(١٦) بغيرِ تَوْقِيفٍ ، فَلَا يَجُوزُ .

(٩) سورة النور ٢ .

(١٠) (١٠ - ١٠) في م : « التائبين وغيرهم » .

(١١) سورة المائدة ٣٨ .

(١٢) في م زيادة : « سبعين » .

(١٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣١١ .

(١٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٧٢ .

(١٥) سورة النساء ١٦ .

(١٦) سورة المائدة ٣٩ .

(١٧) في الأصل : « توقيف » . تحريف .

فصل : وحكم الردء من القطاع ^(١٨) حكم المباشِر . وهذا قال مالك ، وأبو حنيفة . وقال الشافعي : ليس على الردء إلا التعزير ؛ لأن الحد / يجب بازتكاب ، المَعْصِيَةِ ، فلا يَتَعَلَّقُ بِالْمُعِينِ ، كسائر الحدود . ولنا ، أنه حكم يَتَعَلَّقُ بِالْمُحَارَبَةِ ، فاستوى فيه الردء والمباشِر ، كاستحقاق الغنيمَةِ ؛ وذلك لأن المحاربة مَبْنِيَّةٌ عَلَى حُصُولِ الْمَنَعَةِ وَالْمُعَاوَضَةِ وَالْمُنَاصَرَةِ ، فلا يَتِمَّكَّنُ الْمُبَاشِرُ مِنْ فِعْلِهِ إِلَّا بِقُوَّةِ الرَّدْءِ ، بخلاف سائر الحدود . فعلى هذا ، إذا قَتَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، ثَبَتَ حُكْمُ الْقَتْلِ فِي حَقِّ جَمِيعِهِمْ ، فيجب قتل جميعهم . وإن قَتَلَ بَعْضُهُمْ وَأَخَذَ بَعْضُهُمُ الْمَالَ ، جَازَ قَتْلُهُمْ وَصَلْبُهُمْ ، كما لو فَعَلَ الْأَمْرَيْنِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ .

فصل : وإن كان فيهم صبي ، أو مجنون ، أو ذورجيم من المقطوع عليه ، لم يسقط الحد عن غيره ، في قول أكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة : يسقط الحد عن جميعهم ، ويصير القتل للأولياء ، إن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا عَفَوْا ؛ لأنَّ حُكْمَ الْجَمِيعِ وَاحِدٌ ، فَالشُّبْهَةُ فِي فِعْلِ وَاحِدٍ شُبْهَةٌ فِي حَقِّ الْجَمِيعِ . ولنا ، أَنَّهَا شُبْهَةٌ اخْتَصَّ بِهَا وَاحِدٌ ، فَلَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ عَنِ الْبَاقِينَ ، كما لو اشتركوا في وطء امرأة . وما ذكروه لأصل له . فعلى هذا ، لا حَدٌّ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَإِنْ بَاشَرَ الْقَتْلَ وَأَخَذَ الْمَالَ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْخُدُودِ ، وَعَلَيْهِمَا ضَمَانٌ مَا أَخَذَ مِنَ الْمَالِ فِي أَمْوَالِهِمَا ، وَدِيَّةٌ قَتِيلَهُمَا عَلَى عَاقِلَتِهِمَا ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الرَّدْءِ لهما ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ لِلْمُبَاشِرِ ، لَمْ يَثْبُتْ لِمَنْ هُوَ تَبَعٌ لَهُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . وَإِنْ كَانَ الْمُبَاشِرُ غَيْرَهُمَا ، لَمْ يَلْزَمْهُمَا شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَثْبُتْ فِي حَقِّهِمَا حُكْمُ الْمُحَارَبَةِ ، وَثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي حَقِّ الرَّدْءِ ثَبَتَ بِالْمُحَارَبَةِ .

فصل : وإن كان فيهم امرأة ، ثبت في حقها حكم المحاربة ، فمتى قتلت وأخذت المال ، فحدّها حدُّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يجب عليها الحد ، ولا على مَنْ مَعَهَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْمُحَارَبَةِ ، كَالرَّجُلِ ^(١٩) ، فَأَشْبَهَتْ

(١٨) في الأصل : « القطع » .

(١٩) سقط من : الأصل ، ب .

الصَّبِيِّ والمَجْنُونِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا تُحَدُّ فِي السَّرِقَةِ ، فَيَلْزَمُهَا حُكْمُ الْمُحَارَبَةِ كَالرَّجُلِ ،
وَتُخَالَفُ الصَّبِيُّ والمَجْنُونِ ، وَلِأَنَّهَا مُكَلَّفَةٌ يَلْزَمُهَا الْقِصَاصُ وَسَائِرُ الْحُدُودِ ، فَلِزِمَ هَذَا
الْحَدُّ ، كَالرَّجُلِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهَا إِنْ بَاشَرَتِ الْقَتْلَ ، أَوْ أَخَذَ الْمَالَ ، ثَبَتَ حُكْمُ
الْمُحَارَبَةِ فِي / حَقٍّ مَنْ مَعَهَا ؛ لِأَنَّهُمْ رِذَاءٌ لَهَا . وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ غَيْرُهَا ، ثَبَتَ حُكْمُهُ فِي
حَقِّهَا ؛ لِأَنَّهَا رِذَاءٌ لَهُ ، كَالرَّجُلِ سَوَاءً . وَإِنْ قَطَعَ أَهْلُ الذِّمَّةِ الطَّرِيقَ ، أَوْ كَانَ مَعَ
الْمُحَارِبِينَ الْمُسْلِمِينَ ذِمِّيٌّ ، فَهَلْ يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ بِذَلِكَ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ فَإِنْ قُلْنَا :
يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ . حَلَّتْ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ بِكُلِّ حَالٍ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ .
حَكَمْنَا عَلَيْهِمْ بِمَا نَحْكُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

و ٢٤٧/٩

فصل : وَإِذَا أَخَذَ الْمُحَارِبُونَ الْمَالَ ، وَأُقِيمَتْ فِيهِمْ حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ كَانَتْ
الْأَمْوَالُ مَوْجُودَةً ، رُدَّتْ إِلَى مَالِكِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً أَوْ مَعْدُومَةً ، وَجَبَ ضَمَانُهَا عَلَى
أَخِذِهَا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَمُقْتَضَى قَوْلِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ تَالِفَةً ،
لَمْ يَلْزَمْهُمْ غَرَامَتُهَا ، كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَسْرُوقِ إِذَا قُطِعَ السَّارِقُ . وَوَجْهُ الْمَذْهَبَيْنِ مَا تَقَدَّمَ فِي
السَّرِقَةِ . وَجِبَ الضَّمَانُ عَلَى الْآخِذِ دُونَ الرِّذَاءِ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ ^(٢٠) الضَّمَانِ لَيْسَ بِحَدٍّ ، فَلَا
يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِ الْمُبَاشَرِ لَهُ ، كَالْغَضَبِ وَالنَّهْبِ ، وَلَوْ تَابَ الْمُحَارِبُونَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ ،
وَتَعَلَّقَتْ بِهِمْ حَقُوقُ الْآدِمِيِّينَ ؛ مِنْ الْقِصَاصِ وَالضَّمَانِ ، لَأَخْتَصَّ ذَلِكَ بِالْمُبَاشَرِ دُونَ
الرِّذَاءِ لَذَلِكَ ، وَلَوْ وَجَبَ الضَّمَانُ فِي السَّرِقَةِ ، لَتَعَلَّقَ بِالْمُبَاشَرِ دُونَ الرِّذَاءِ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : إِذَا اجْتَمَعَتِ الْحُدُودُ ، لَمْ تَحُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ ، أَنْ تَكُونَ
خَالِصَةً لِلَّهِ تَعَالَى ، فَهِيَ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَكُونَ فِيهَا قَتْلٌ ^(٢١) ، مِثْلَ أَنْ يَسْرِقَ ،
وَيَزْنِيَ ^(٢٢) وَهُوَ مُحَصَّنٌ ، وَيَشْرَبُ الْخَمْرَ ، وَيَقْتُلُ فِي الْمُحَارَبَةِ ، فَهَذَا يُقْتَلُ ، وَيَسْقُطُ

(٢٠) فِي ب ، م : « وَجُود » .

(٢١) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢٢) فِي ب : « أَوْ يَزْنِي » .

سائرُها . وهذا قولُ ابنِ مسعودٍ ، وعطاءٍ ، والشَّعْبِيِّ ، والنَّخَعِيِّ ، والأَوْزَاعِيِّ ،
وَحَمَّادٍ ، ومالكٍ ، وأبي حنيفة . وقال الشافعيُّ : يُستَوْفَى جميعُها ؛ لأنَّ ما وجبَ مع غيرِ
القتلِ ، وجبَ مع القتلِ ، كقُطْعِ اليَدِ قِصاصًا . ولنا ، قولُ ابنِ مسعودٍ ، قال سعيدُ :
حدثنا حَسَّانُ بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ ، عن عَامِرٍ ، عن مَسْرُوقٍ ، عن عبدِ اللَّهِ ، قال :
إذا اجتمعَ حَدَّانِ ، أحدهما القتلُ ، أحاطَ القتلُ بذلك^(٢٣) . وقال إبراهيمُ : يكفيه
القتلُ . وقال : حَدَّثَنَا^(٢٤) هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ ، عن إبراهيمَ ، والشَّعْبِيِّ ، وعطاءٍ ،
أنَّهُمْ قالوا / مثلُ ذلك . وهذه أقوالٌ انتشرتْ في عصرِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ ، ولم يَظْهَرْ
لها^(٢٥) مُخَالَفٌ ، فكانتْ إجماعًا ، ولأنَّها حُدُودُ اللَّهِ تعالى فيها قَتْلٌ ، فسقطَ ما دُونُه ،
كالمُحَارَبِ إذا قَتَلَ وأَخَذَ المَالَ ، فَإِنَّهُ يُكْتَفَى بِقَتْلِهِ ، ولا يُقْطَعُ ، ولأنَّ هذه الحدودُ تُرَادُّ
لِمُجَرَّدِ الزَّجْرِ ، ومع القتلِ لا حاجةٌ إلى زَجْرِهِ ، ولا فائدةٌ فيه ، فلا يُشْرَعُ . ويفارقُ
القصاصُ ؛ فَإِنَّ فِيهِ غَرَضَ التَّشْفِي والانتقامِ ، ولا يُقْصَدُ منه مُجَرَّدُ الزَّجْرِ . إذا ثبتَ
هذا ، فَإِنَّهُ إذا وَجَدَ ما يُوجِبُ الرَّجْمَ والقتلَ للمُحَارَبَةِ ، أو القتلَ للزَّوْنَةِ ، أو لتركِ
الصَّلَاةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَلَ للمُحَارَبَةِ ، وَيُسْقَطَ الرَّجْمُ ؛ لأنَّ في القتلِ للمُحَارَبَةِ حَقٌّ آدَمِيٌّ
في القصاصِ ، وإنَّما أثَّرتِ المُحَارَبَةُ في تَحْتِمِهِ^(٢٦) ، وَحَقُّ الآدَمِيِّ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ . النوعُ
الثاني ، أنْ لا يكونَ فيها قَتْلٌ ، فَإِنَّ جَمِيعَهَا يُسْتَوْفَى ، من غيرِ خلافٍ نعلمُه ، وَيَبْدَأُ
بِالأَخْفِ فالأَخَفُ ، فإذا شَرِبَ وزَنَى وسَرَقَ ، حُدَّ للشُّرْبِ أولاً ، ثم حُدَّ للزَّنى ، ثم قُطِعَ
للسَّرِقَةِ . وإنْ أَخَذَ المَالَ في المُحَارَبَةِ ، قُطِعَ لذلك ، ويدخلُ فيه القُطْعُ للسَّرِقَةِ ؛ ولأنَّ
مَحَلَّ القُطْعَيْنِ واحدٌ ، فتداخلا ، كالقَتْلَيْنِ . وهذا قال الشافعيُّ . وقال أبو حنيفة :
يُتَخَيَّرُ بَيْنَ البَدَاءَةِ بِحُدِّ الزَّنى وقُطْعِ السَّرِقَةِ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما ثبتَ بِنَصِّ القرآنِ ، ثم
يُحَدُّ للشُّرْبِ . ولنا ، أنْ حُدَّ الشُّرْبُ أخَفُ^(٢٧) ، فيَقْدَمُ ، كَحَدِّ القَذْفِ ، ولا تُسَلَّمُ أنْ

(٢٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣١٣ .

(٢٤) سقط من : ب .

(٢٥) في ب : « لهم » .

(٢٦) في م : « تحريمه » . ولعل الصواب : « تحميمه » .

حَدَّ الشَّرْبِ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ، ^(٢٧) فَإِنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ ^(٢٧) فِي السُّنَّةِ ، وَمُجْمَعٌ عَلَى
وُجُوبِهِ ، وَهَذَا التَّقْدِيمُ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِخْبَابِ . وَلَوْ بَدَأَ بِغَيْرِهِ ، جَازَ وَوَقَعَ الْمَوْقِعُ . وَلَا
يُؤَالِي بَيْنَ هَذِهِ الْحُدُودِ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا أَفْضَى إِلَى تَلَفِهِ ، بَلْ مَتَى بَرَأَ مِنْ حَدِّ أَقِيمَ الَّذِي يَلِيهِ .
الْقِسْمُ الثَّانِي ، الْحُدُودُ الْخَالِصَةُ ^(٢٨) لِلْأَدَمِيِّ ، وَهُوَ الْقِصَاصُ ، وَحَدُّ الْقَذْفِ ، فَهَذِهِ
تُسْتَوْفَى كُلُّهَا ، وَيُبْدَأُ بِأَخْفِهَا ، فَيَحَدُّ لِلْقَذْفِ ، ثُمَّ يُقَطَّعُ ، ثُمَّ يُقْتَلُ ؛ لِأَنَّهَا حُقُوقٌ
لِلْأَدَمِيِّينَ ^(٢٩) أَمَكْنَ اسْتِيفَاؤُهَا ، فَوَجِبَ ، كَسَائِرِ حُقُوقِهِمْ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ،
وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَدْخُلُ مَا دُونَ الْقَتْلِ فِيهِ ، اخْتِجَاجًا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ،
وَقِيَاسًا عَلَى الْحُدُودِ الْخَالِصَةِ لِلَّهِ تَعَالَى . وَلَنَا ، أَنَّ مَا دُونَ الْقَتْلِ حَقٌّ لِلْأَدَمِيِّ ، فَلَمْ ^(٣٠) /
يَسْقُطْ بِهِ كَذِبُورُهُمْ ^(٣١) ، وَفَارَقَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ . الْقِسْمُ
الثَّالِثُ ، أَنْ تَجْتَمَعَ ^(٣٢) حُدُودُ اللَّهِ وَحُدُودُ الْأَدَمِيِّينَ ، فَهَذِهِ ^(٣٢) ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ لَا
يَكُونَ فِيهَا قَتْلٌ ، فَهَذِهِ تُسْتَوْفَى كُلُّهَا . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ مَالِكٍ ،
أَنَّ حَدَّيِ الشَّرْبِ وَالْقَذْفِ يَتَدَاخِلَانِ ، لِاسْتِوَائِهِمَا ، فَهَمَا كَالْقَتْلَيْنِ وَالْقَطْعَيْنِ . وَلَنَا ،
أَنَّهُمَا حَدَّانِ مِنْ جِنْسَيْنِ ، لَا يَفُوتُ بِهِمَا الْمَحَلُّ ، فَلَمْ يَتَدَاخِلَا ، كَحَدِّ الزَّنى وَالشَّرْبِ ،
وَلَا تُسَلَّمُ اسْتِوَاءُهُمَا ، فَإِنَّ حَدَّ الشَّرْبِ أَرْبَعُونَ ، وَحَدُّ الْقَذْفِ ثَمَانُونَ ، وَإِنْ سَلَّمَ
اسْتِوَاؤُهُمَا ، لَمْ يَلْزَمْ تَدَاخُلُهُمَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ اقْتَضَى تَدَاخُلَهُمَا ، لَوَجِبَ دُخُولُهُمَا فِي حَدِّ
الزَّنى ؛ لِأَنَّ الْأَقْلَّ مِمَّا يَتَدَاخَلُ يَدْخُلُ فِي الْأَكْثَرِ ، وَفَارَقَ الْقَتْلَيْنِ وَالْقَطْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ
يَفُوتُ بِالْأَوَّلِ ، فَيَتَعَذَّرُ اسْتِيفَاءُ الثَّانِي ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ . فَعَلَى هَذَا ، يُبْدَأُ بِحَدِّ الْقَذْفِ ؛ لِأَنَّهُ
اجْتَمَعَ فِيهِ مَعْنِيَانِ ، خِفَّتُهُ ، وَكَوْنُهُ حَقًّا لِلْأَدَمِيِّ شَحِيحٌ ، إِلَّا إِذَا قُلْنَا : حَدُّ الشَّرْبِ أَرْبَعُونَ .

(٢٧-٢٧) سقط من : م . نقل نظر .

(٢٨) في ب ، م : « الخاصة » .

(٢٩) في ب ، م : « للآدميين » .

(٣٠) في ب : « فلا » .

(٣١) في ب ، م : « كذبوهم » .

(٣٢-٣٢) في ب ، م : « حدود الله وحدود الآدميين وهذه » .

فإنه يُبَدَأُ به ؛ لِخِفَّتِهِ ، ثم (٣٣) بِحَدِّ الْقَذْفِ (٣٣) ، وأَيُّهُمَا قُدِّمَ ، فالْآخِرُ يَلِيهِ ، ثم (٣٤) بِحَدِّ الزَّنى (٣٤) ؛ فإنه لا إِنْثِلَافَ فيه ، ثم بِالْقَطْعِ . هكذا ذكره القاضى . وقال أبو الْخَطَّابِ : يُبَدَأُ بِالْقَطْعِ قِصَاصًا ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٍّ مُتَمَحِّضٌ ، فإذا بَرَأَ حُدَّ لِلْقَذْفِ ، إذا قُلْنَا : هو حَقُّ آدَمِيٍّ ، ثم يُحَدُّ لِلشُّرْبِ ، فإذا بَرَأَ ، حُدَّ لِلزَّنى ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ لَتَأْكِيدِهِ . النوع الثانى ، أن تَجْتَمِعَ (٣٥) حُدُودُ اللَّهِ تعالى وَحُدُودُ الْآدَمِيِّ (٣٥) ، وفيها قَتْلٌ ، فإن حُدُودَ اللَّهِ تعالى تَدْخُلُ فى الْقَتْلِ ، سواءً كان من حُدُودِ اللَّهِ تعالى ، كالرَّجْمِ فى الزَّنى ، والقَتْلِ (٣٦) لِلْمُحَارَبَةِ ، أو لِلرَّدَّةِ (٣٧) ، أو لِحَقِّ آدَمِيٍّ ، كالقِصَاصِ ؛ لما قَدَّمَناه . وأما حَقُوقُ الْآدَمِيِّ ، فَتُسْتَوْفَى كُلُّهَا ثم إن كان الْقَتْلُ حَقًّا لِلَّهِ تعالى ، اسْتَوْفِيَتْ الْحَقُوقُ كُلُّهَا مُتَوَالِيَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ من فَوَاتِ نَفْسِهِ ، فلا فائِدَةَ فى التَّأخِيرِ ، وإن كان الْقَتْلُ حَقًّا لآدَمِيٍّ ، انْتِظَرَ (٣٨) بِاسْتِيفَاءِ (٣٩) الثَّانِى بَرُوءَهُ (٤٠) من الْأَوَّلِ لَوْجَهَيْنِ ؛ أحدهما ، أنَّ الْمُوَالَاةَ بَيْنَهُمَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَفُوتَ نَفْسُهُ قَبْلَ الْقِصَاصِ ، فَيَفُوتَ حَقُّ الْآدَمِيِّ . والثانى ، أنَّ الْعَفْوَ جَائِزٌ ، فتأخيره يَحْتَمِلُ أَنْ يَعْفُو الْوَلِيُّ فَيَحْيَا ، بخلافِ الْقَتْلِ ظ ٢٤٨/٩ حَقًّا لِلَّهِ سبحانه . النوع الثالث ، أن يَتَّفَقَ / الْحَقَّانِ فى مَحَلٍّ وَاحِدٍ ، ويكون تَفْوِيَّتًا ، كالْقَتْلِ وَالْقَطْعِ قِصَاصًا وَحَدًّا ؛ (٤١) فَأَمَّا الْقَتْلُ (٤١) فإن كان فيه ما هو خَالِصٌ لِحَقِّ اللَّهِ تعالى ، كالرَّجْمِ فى الزَّنى ، وما هو حَقُّ لآدَمِيٍّ ، كالقِصَاصِ ، قُدِّمَ الْقِصَاصُ ، لتَأْكِيدِ (٤٢) حَقِّ الْآدَمِيِّ . وإن اجْتَمَعَ الْقَتْلُ لِلْقَتْلِ فى الْمُحَارَبَةِ وَالْقِصَاصُ ، بُدِئَ

(٣٣-٣٣) فى الْأَصْل : « بِحَدِّ الْقَذْفِ » .

(٣٤-٣٤) فى الْأَصْل : « بِحَدِّ الزَّنى » .

(٣٥-٣٥) فى ب ، م : « حُدُودُ اللَّهِ وَحُدُودُ الْآدَمِيِّ » .

(٣٦) فى ب : « أَوِ الْقَتْلِ » .

(٣٧) فى م : « الرَّدَّة » .

(٣٨) فى م : « انتظرت » .

(٣٩) فى ب ، م : « باستيفائه » .

(٤٠) فى م : « برأه » .

(٤١-٤١) سقط من : م .

(٤٢) فى الْأَصْل : « لتأكيد » .

بأسبقهما ؛ لأنَّ القتلَ في المُحاربة فيه حقٌّ لآدميٍّ أيضًا ، فُقدِمَ^(٤٣) أسبقهما ، فإنَّ سبقَ القتلِ في المُحاربة ، استوفى ، ووجبَ لوليِّ المقتولِ الآخرِ دِيَّتُهُ في مالِ الجاني ، وإنَّ سبقَ القصاصِ ، قُتِلَ قِصاصًا ، ولم يُصَلِّبْ ؛ لأنَّ الصَّلْبَ من تمامِ الحدِّ ، وقد سقطَ الحدُّ بالقصاصِ ، فسقطَ الصَّلْبُ ، كما لو مات . ويجبُ لوليِّ المقتولِ في المُحاربة دِيَّتُهُ ؛ لأنَّ القتلَ تَعَذَّرَ استيفاءُهُ ، وهو قِصاصٌ^(٤٤) ، فصارَ الوجوبُ إلى الدِّيَّةِ . وهكذا لو ماتَ القاتلُ في المُحاربة ، وجبتِ الدِّيَّةُ في تَرَكَّتِهِ ؛ لتعذَّرَ استيفاءُ القتلِ من القاتلِ . ولو كانَ القصاصُ سابقًا ، فعفا وليُّ المقتولِ ، استوفى القتلُ^(٤٥) للمُحاربة ، سواءً عفا مطلقًا ، أو إلى الدِّيَّةِ . وهذا مذهبُ الشافعيِّ . وأمَّا القطعُ ، فإذا اجتمعَ وجوبُ القطعِ في يدٍ أو رجلٍ قِصاصًا وحدًا ، قُدِّمَ القصاصُ على الحدِّ المتمحُّضِ لله تعالى ؛ لما ذكرناه ، سواءً تقدَّم سببه أو تأخَّرَ . وإن عفا وليُّ الجناية ، استوفى الحدَّ ، فإذا قطعَ يده وأخذَ المالَ في المحاربة ، قُطِعَت يده قِصاصًا ، ويُنْتَظَرُ بَرُّهُ ، فإذا برَّأ قُطِعَت رِجلُهُ للمُحاربة ؛ لأنَّهُما حدَّانِ . وإنَّما قُدِّمَ القصاصُ في القطعِ دونَ القتلِ ؛ لأنَّ القطعَ في المُحاربة حدٌّ محضٌ ، وليسَ بقصاصٍ ، والقتلُ فيها يتضمَّنُ القصاصَ ، ولهذا لو فاتَ القتلُ في المُحاربة ، وجبتِ الدِّيَّةُ ، ولو فاتَ القطعُ ، لم يجبَ له بدلٌ . وإذا ثبتَ أنَّه يُقدَّمُ القصاصُ على القطعِ في المُحاربة ، فقطعَ يده قِصاصًا ، فإنَّ رِجلَهُ تُقطَّعُ ، وهل تُقطَّعُ يده الأخرى ؟ نَظَرْنَا ؛ فإنَّ كانَ المَقْطُوعُ بالقصاصِ قد كانَ يَسْتَحِقُّ القطعَ بالمُحاربة قبلَ الجنايةِ الموجبةِ للقصاصِ فيه ، لم يُقطَّعْ أكثرُ من العضوِ الباقي من العضوينِ اللَّذينِ اسْتَحَقَّ قَطْعُهُما ؛ لأنَّ محلَّ القطعِ ذهبَ بعَارِضِ حادثٍ ، فلم يجبَ قطعُ بدله ، كما لو ذهبَتْ بَعْدَوَانٍ أو بمرَضٍ . وعلى هذا / لو ذهبَ العضوانِ جميعًا ، سقطَ القطعُ عنه بالكُلِّيَّةِ . وإن كانَ سببُ^(٤٦) القطعِ قِصاصًا سابقًا على مُحارَبَتِهِ ، أو كانَ المَقْطُوعُ غيرَ

٢٤٩/٩ و

(٤٣) في ب ، م : « فقدم » .

(٤٤) في م : « القصاص » .

(٤٥) سقط من : م .

(٤٦) في ب : « ثبت » .

العضو الذي وجب قطعه في المحاربة ، مثل إن وجب عليه القصاص في يساره بعد وجوب قطع يمينه في المحاربة ، فهل تُقطع اليد الأخرى للمحاربة ؟ على وجهين ؛ بناءً على الروایتين في قطع يسرى السارق بعد قطع يمينه ، إن قلنا : تُقطع ثم . قطعت ههنا ، وإلا فلا . وإن سرق وأخذ المال في المحاربة ، قطعت يده اليمنى لأسبقهما ، فإن كانت المحاربة سابقة ، قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد ، وحسبنا . وهل تُقطع يسرى يديه للسرقة ؟ على الروایتين ؛ فإن قلنا : تُقطع . انتظر برؤيه من القطع للمحاربة ؛ لأنهما حدان . وإن كانت السرقة سابقة ، قطعت يمينه للسرقة ، ولا تُقطع رجله للمحاربة حتى تبرأ يده . وهل تُقطع يسرى يديه للمحاربة ؟ على وجهين .

فصل : وإن سرق وقتل في المحاربة ، ولم يأخذ المال ، قتل حتماً ، ولم يصلب ، ولم تُقطع يده ؛ لأنهما حدان فيهما قتل ، فدخل ما دون القتل فيه ، ولم يصلب ؛ لأن الصلْب من تمام حد قاطع الطريق إذا أخذ المال مع القتل ، ولم يوجد ، وهذان حدان ، كل واحد منهما مُنفصل عن صاحبه ، فإذا اجتمعا تداخلا . وإن قتل في المحاربة جماعة ، قتل بالأوّل حتماً ، وللباقين ديات أوليائهم ؛ لأن قتلَه استحقّ بقتل الأوّل ، وتحتّم بحيث لا يسقط ، فتعيّنت حقوق الباقين في الدية ، كما لو مات .

فصل : إذا شهد عدلان على رجل أنه قطع عليهما الطريق وعلى فلان ، وأخذ متاعهم ، لم تُقبل شهادتهما^(٤٧) ؛ لأنهما صارا خصمين له بقطعه عليهما . وإن قال : نشهد أن هذا قطع الطريق على فلان ، وأخذ متاعه . قبلت شهادتهما ، ولم يسألتهما الحاكم : هل قطع عليكما معه أو^(٤٨) لا ؟ لأنه لا يسألهما ما لم يدع عليهما . وإن عاد المشهود له ، فشهد عليه أنه قطع عليهما الطريق ، وأخذ متاعهما^(٤٩) ، لم تُقبل شهادته ؛ لأنه صار عدواً له بقطعه الطريق عليه . وإن شهد شاهدان / أن هؤلاء عرضوا لنا في الطريق ، وقطعوهما على فلان ، قبلت شهادتهما ؛ لأنه لم يثبت كونهما خصمين بما ذكرناه .

(٤٧) في م : « شهادتهم » .

(٤٨) في ب ، م : « أم » .

(٤٩) في الأصل : « متاعهم » .